

«السلسلة» إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية

هتاف دهام

طارت سلسلة الرتب والرواتب إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية التي لن تحصل قبل 25 أيار. فلبنان ليس على جدول أعمال اللقاء السعودي - الإيراني المرتقب، كما يقول الوزير سجعان قزي لـ«البناء». لأن السعودية مشغولة اليوم بالمفكرين اليمني والبحريني، وبالانتخابات العراقية. لن تتعدّد الجلسة التي دعا إليها رئيس مجلس النواب نبيه بري لدرس مشروع السلسلة في 27 الشهر الحالي. القوى المسيحية لن تتحضر وأعلنت مقاطعتها للجلسات التشريعية التي حوّلها انتخاب رئيس الجمهورية. فالفرغ الرئاسي لن يتركه المسيحيون في عياد بل سينقلونه إلى المجلس النيابي. فهل سيحلّ المسيحيون مسؤولية عدم إقرار السلسلة التي طارت كما يقول رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان مع تظهير صيغة اللجان المشتركة في منتصف نيسان؟

لم يابه النواب أي اعتراضات هيئة التنسيق النقابية رغم أنّ صاهاها وصل إلى القاعة التي كانوا داخلها في فترات متلاحقة يصولون ويجولون، يضحكون، يعقدون نقاشات جماعية كانت أبعد ما تكون عن النقاشات، فوشواتها النواب الغير أبهين بحقوق الشعب ومطالبه استدعت اجتماعات صحافية من الإعلاميين مثل: «شو مفكرين حالهم بقبو».

شهدت الجلسة مساع واتصالات لإعلاء المعلمين والعسكريين والعاملين في القطاع العام حقوقهم إلا أنها فشلت. اليوم الماراثوني الذي بدأ عند العاشرة والنصف في جلستين صباحية ومساءلية استمرّت إلى الحادية عشرة والنصف سعيًا إلى تسوية لسلسلة الرتب والرواتب سقط في الإمتحان أمام الأساتذة والمعلمين. فبعد أن اجتمعت اللجنة النيابية إلى رئيس الحكومة تمام سلام أول أمس بحضور وزير المال علي حسن خليل، ووافقت على لسان النائب جورج عدوان، على مشروع الحكومة، لم تنتج الاتصالات التي واكبتها ليل الثلاثاء- الأربعاء وصباح أمس في إقناع الرئيس فؤاد السنيورة بذلك، فخرج على رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي أنّ يبادر داخل الجلسة إلى الدعوة للعودة إلى مشروع حكومته السابقة، إلا أنه رفض ذلك.

لم يستغرق أحد عدم إقرار السلسلة. فالأجواء منذ الصباح توحى بذلك. بدأ رئيس المجلس الجلسة بالفقر فوق البند الأول في الإبرادات والمتعلق بالTV وأل المادة الثانية. وكزت سريحة المواد إلى أن وصلت المادة 13 المتعلقة بالإشغال على الأملاك البحرية، فوقع بالسياسة. وبعد نقاش مطول تربت هذه المادة إلى الجلسة المسائية، بعدما شكلت لجنة من وزير المال علي حسن خليل والإشغال غازي زعيتر، والنواب جمال الجراح وجورج عدوان وقياس فياض وآلان عون لدرس آلية لفرض هذه الغرامة وتحديد قيمتها. لم تتعدّد اللجنة المفترض أنّ تبدأ اجتماعها عند الخامسة، لا بل التأمت عند الخامسة والنصف، فالجميع على يقين بأنّ السلسلة لن تبصر النور. وأنّ الغرامات على الأملاك البحرية لن تمرّ ببساطة، ولكي لا تقز هذه المادة سارع النائب سامي الجميل إلى الطلب من المجلس إدخال عبارة «البرية» على النص الذي تلاه الوزير خليل، في محاولة من نائب «الكتائب» بتأييد من «المستقبل» و«القوات»، أن تشمل الغرامات بيوت الفقراء التي بنيت بطرق غير شرعية، توازياً مع الغرامات على المؤسسات السياحية، غير أنه بما يسببه هذا الطرح العشوائي من مشكلة اجتماعية، ولذلك رفضه نواب كتلة الوفاء للمقاومة.

ونصّت الصيغة على أنّ يفرض على كلّ من شغل ويشغل أملاكاً عامة تسديد غرامات من دون أي إبطاء، وأن يكون عن كل سنة من تاريخ الإشغال منذ 1992/7 أو عن كامل فترة إشغاله للأمالك البحرية، على أن تحدّد قيمتها بما يعادل ثلاثة أضعاف قيمة الرسوم. وفي حال عدم الالتزام بتوجب عليها فوراً رفع الإشغال عن الأملاك العامة البحرية والنهرية، وتفرض عليه الغرامات. ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً، ويتوجب على صاحب العلاقة إخلاء العقار. وتحدد قواعد ودقائق تطبيق هذا الأمر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

وأمام السجال الذي تجدد في الجلسة المسائية والذي عبرت عند مداخلات النواب فؤاد السنيورة، جورج عدوان، سامي الجميل، أنطوان زهرا، علي فياض، ووزير المال، لجهة وضع معايير محددة للتخمين في شكل يترافق مع تغيير الأسعار، وضعه الرئيس بري جانباً إلى حين الانتهاء من المواد الأخرى، التي أقرّ المجلس منها في ما يتعلق بالإيرادات زيادة رسم الطابع المالي على رخص البناء، وبلغ واحد ونصف في المئة، زيادة الرسم على إنتاج الإسمنت،



بزي مترسداً الجلسة



حوار بين بو صعب وحبيش أمام شهيب ونظريان



عمار متحدثاً ومحاطاً بنواب كتلة الوفاء للمقاومة (تضوّن)



تشارو بين نواب كتلة المستقبل



ميقاتي والسنيورة ووزراء ونواب في بداية الجلسة

وفي السياق أكد النائب علي فياض لـ«البناء»، بعد انتهاء الجلسة أنّ الوفاء

والمستقبل، لا تشمل الغرامات بيوت الفقراء التي بنيت بطرق غير شرعية، توازياً مع الغرامات على المؤسسات السياحية، غير أنه بما يسببه هذا الطرح العشوائي من مشكلة اجتماعية، ولذلك رفضه نواب كتلة الوفاء للمقاومة.

غريب يوضح: لم أمتس كرامة النواب وعانيت بالحرامية حيطان المال

سلاسل من الأساتذة والموظفين لبوا نداء هيئة التنسيق إلى «يوم الغضب» من أجل السلسلة



مشاركة حاشدة وشعارات معبرة خلال التظاهرة المطالبة أمس (تضوّن)



مشاركة حاشدة وشعارات معبرة خلال التظاهرة المطالبة أمس

وتوجه إلى رئيس المجلس بالقول: «هناك فاسدون في الدولة يجب أن يحاسبوا، لا نحن». وأضاف: «الفساد موجود في الجمارك والمرقا والأمالك البحرية والكهرباء والاتصالات ومجلس الوزراء، ولن نسبح لأحد بضر حركة المعلمين النقابية، وجميع الكتل النيابية أصدرت بيانات تدعم مطالبنا»، مستأنلاً: «لماذا لم تقز السلسلة؟». وتابع: «لن نتراجع عن اعتصامنا، وأطلب من الجميع البقاء في الساحة حتى إقرار السلسلة».

وزاد: «قاطعنا الامتحانات عامي 2012 و2013 ثم عدنا للتدريس بعد أن صدقنا الوعود. الآن لن نصدق أحداً إلا عندما نملك السلسلة بأيدينا».

خليفة
ووصف رئيس رابطة أساتذة التعليم المهني والنقبي إيلي خليفة المتظاهرين بـ«الغاضبين»، وقال: «غضبكم عمّ الوطن من شماله إلى جنوبه، ولم يصل إلى آذان من هم خلف تلك الجدران، فقد صفوا آذانهم، عن هدير أصواتكم بعد أن زحفوا لنيل رضاكم وأصواتكم في الانتخابات».

صالح
وتوجه رئيس رابطة التعليم الأساسي غسان صالح إلى العنطين في الحكم والحكومة قائلاً: «لا يجوز الإخلال بالمواثيق والاتفاقات التي حصلت بيننا وبينكم على مدى ثلاث سنوات من المفاوضات».

المناطق
وقد تجاوزت المدارس والثانويات الرسمية

وكرامتنا مرفوعة، فارفعوها، ارفعوها، دفاعاً عن الحق، ونحن لم نخدش كرامة أي نائب، ولن نخدش كرامة أي مسؤول في هذه الدولة». وأضاف: «ما يجري اليوم أبعد من موضوع السلسلة، إنه تنفيذ تعليمات صندوق النقد الدولي، يريدون تحويل الدولة إلى محاصصة وشطب السلسلة لأنهم يريدون الانتقال من نظام الوظيفة العامة إلى نظام التعاقد الوظيفي الذي سنعمل لإسقاطه، والرّد سيكون بإسقاط هذا المشروع كما أسقطناه عام 2006». وأكد: «أنّ التحرك سيسبّغ حتى إقرار الحقوق كاملة من دون استثناء»، داعياً المشاركين إلى مواصلة الاعتصام.

وعن الامتحانات الرسمية، أشار إلى «أنها كانت تتمّ في السنوات السابقة على حساب حقوق الأساتذة»، مطالباً المسؤولين بـ«تحلّل حقوقنا وواجبنا على كل صاحب حق حقه»، مؤكداً «أنه إذا وصلونا إلى قرار مقاطعة الامتحانات فليتحملوا النتائج المترتبة على ذلك».

محفوظ
في المقابل توجه رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوظ إلى المعتمدين قائلاً: «هذا هو لبنان الذي نريده، لبنان الحالي من الفساد والهدر، بإعتراف النواب». ووجه رسائل عدة باتجاه رئيس المجلس النيابي والنواب وقال: «تدرسون السلسلة منذ ثلاث سنوات، أحافظوا على شرعيتكم وصدقكم بإقرار السلسلة كي تتألوا جزءاً من ثقة الشعب التي فقدتموها كلياً، نريد تكبيركم انكم اجتمعت مدة 10 دقائق ومددتم لتأسكم، بينما ما زلتم تدرسون السلسلة منذ 3 سنوات».

تلبية لنداء هيئة التنسيق النقابية لأن يكون يوم 14 أيار يوم الغضب الشعبي، زحف الآلاف من اللبنانيين إلى الشوارع من معلمين وطلاب وأهال وموظفين ومتقاعدين ومتقاعدين، مياومين وأجراء من معظم القطاعات الرسمية، والخاصة في وجه من يجرم أصحاب الدخل المحدود حقهم بحياة كريمة، وشاركوا في التظاهرة التي دعت إليها هيئة التنسيق النقابية التي أطلقت عليها اسم «يوم الغضب»، للمطالبة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب بالتزامن مع انعقاد الجلسة العامة لمجلس النواب.

وانطلقت التظاهرة عند الحادية عشرة قبل ظهر أمس، من أمام جمعية مصارف لبنان في وسط بيروت، متوجهة إلى ساحة رياض الصلح، في ظل إجراءات أمنية مشددة إذ وضعت القوى الأمنية أسلاكاً شائكة على جانب الطرق والمفارق المؤدية إلى مجلس النواب. وحمل المشاركون لافتات وشعارات أكدت «وحدة المتظاهرين النقابية والوطنية»، داعية إلى «إقرار السلسلة كاملة من دون تجزئة وتقسيم ولا تخفيف»، ورافضة «فرض أي ضرائب جديدة على الفقراء وذوي الدخل المحدود». ودعت إلى «تحويل السلسلة من الأملاك البحرية والنهرية وبيع المصارف ومصادر الهدر والفساد، وتجمّع المتظاهرون مقابل السراي الحكومية، تقدمهم رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي حنا غريب، ونقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوظ، ورئيس رابطة موظفي الإيرادات العامة محمود حيدر، وأعضاء هيئة التنسيق كافة، وسط أناشيد حماسية وثمانيات تملن «بده ثورة اجتماعية ونشعبية حتى إحقاق المطالب».